



يسود التفاؤل في الأوساط الدبلوماسية السعودية من إمكانية التوصل إلى علاقة تعاون مع إدارة ترامب، وتجاوز التوتر الذي شاب العلاقة بين واشنطن والرياض، خلال السنوات الأخيرة من رئاسة أوباما، حيث يختلف ترامب عن أوباما في رؤيته للدور الأمريكي في الشرق الأوسط، إذ يرى أنه لا مصلحة لأمريكا في التدخل المباشر بمشاكل المنطقة، ويرى ترامب أن انعكاسات الربيع العربي الذي رعاه أوباما منذ 2010 ألفت بظلالها على علاقات الولايات المتحدة مع حلفائها، ولذلك فإنه يرغب في تقييد صلة الولايات المتحدة بالمنطقة والتركيز على العلاقات المربحة مع دول الخليج وإسرائيل وسبل الاستفادة من تطورها الاستخباراتي والتقني، ويعتقد أقطاب الإدارة الجديدة أن دول الخليج العربية وإسرائيل تمثل أصولاً استراتيجية للولايات المتحدة يجب تعزيز العلاقات معها.

وفي مقابل التوجهات الأمريكية الجديدة يعمل ولي ولي العهد وزيرالدفاع السعودي الأمير محمد بن سلمان مع أعضاء في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية السعودي على إعداد مشروع تعاون سياسي واقتصادي شامل مع الولايات المتحدة وخاصة في مجالات الطاقة، والصناعات الرئيسية، والتجارة، والاستثمار، وإبرام صفقات الأسلحة، ونقل تقرير نشره موقع «تاكتيكال ريبورت» الأمني أن الأمير لا يريد أن يقتصر التعاون بن السعودية وإدارة ترامب على معالجة القضايا الأمنية فحسب، بل يرغب في توطيد العلاقة على أسس اقتصادية بالدرجة الأولى. وتعززت الجهود التي عكف عليها الفريق السعودي خلال الأسابيع الماضية عن اتصال أجراء ترامب مع العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز يوم الأحد 29 يناير 2017، استمر أكثر من ساعة وتناول كثيراً من التفاصيل المهمة المتعلقة بمستقبل العلاقات بين الدولتين والوضع في المنطقة، ومن ذلك تعزيز مشاركة البلدين بشكل واسع في محاربة الإرهاب والتطرف وتمويلها، في حين تطابقت وجهات نظر الزعيمين بشأن السياسات الإيرانية في المنطقة وإشادتهما بالتعاون الأمني والعسكري القائم بن البلدين وأهمية تعزيز ذلك في الفترة القادمة.

وأشارت مصادر أمنية إلى أن دول مجلس التعاون تشعر بالارتياح من مغادرة إدارة أوباما التي بذلت جهوداً كبيرة للتقارب مع إيران، وتولي إدارة جديدة يحرص أقطابها من «الصفور» على تحجيم النفوذ الإيراني في المنطقة، ويرون في الرئيس ترامب زعيماً قوياً يمكن أن يسد الفجوة التي أنشأها أوباما بترده وضعف إدارته، وخاصة فيما يتعلق بضرورة وضع حد لمشروع التوسع الإيراني في البلدان العربية من خلال الميلشيات التابعة لها.

ويتردد الحديث في الرياض عن إمكانية إقامة علاقة بناءة لتحجيم الدور الإيراني مع كل من: وزير الدفاع جيمس ماتيس ووزير الخارجية ريكس تيلرسون ورئيس جهاز الاستخبارات المركزية الأمريكية مايك بومبيو، خاصة وأن ماتيس معروف بمواقفه المتشددة مع إيران ولديه علاقات وثيقة مع العديد من المسؤولين السعوديين خلال عمله في سلاح البحرية الأمريكية.

ووفقاً لموقع «هفينغتون بوست» (30 يناير 2017) فإن ترامب قد أكد في حديثه مع العاهل السعودي على ضرورة «التطبيق الصارم» للاتفاق النووي الإيراني، ودعم إنشاء مناطق آمنة في سوريا واليمن، ودعم أفكار أخرى لمساعدة كثير من اللاجئين الذين شردتهم الصراعات المستمرة. وأكد التقرير تطابق وجهات نظر الزعيمين بشأن السياسات الإيرانية في المنطقة ما يشير إلى اتفاق ترامب مع ما تراه الرياض من نفوذ متزايد ل طهران في العالم العربي.

كما تحدث ترامب مع ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، وقال البيت الأبيض إن ترامب أثار معه أيضاً «فكرة دعم مناطق آمنة للاجئين الذين شردهم الصراع في المنطقة» وإن ولي العهد وافق على دعم هذه المبادرة. ويبدو أن ترامب يرغب في تعاون كل من الرياض وأبو ظبي في تمويل عملية إنشاء وإدارة المناطق الآمنة، وهذا أمر مناسب ومريح لترامب، لأنه قد يزيح عن كاهل الولايات المتحدة أعباء التمويل، وي طرح جانباً في الوقت نفسه الحاجة إلى عمل عسكري لحماية اللاجئين داخل سورية، وقد لا يحتاج البيت الأبيض إلى بذل جهد كبير لصياغة هذا المشروع في ظل المراجعات التي تقوم بها وزارة الدفاع على الخطط التي تم إعدادها عام 2012 سواء لحماية اللاجئين ومنع حدوث فراغ أمني، ونصب أنظمة دفاع جوي بعيدة وقصيرة المدى، على غرار صواريخ كروز الموجهة بدقة، أو طائرات تحلق على ارتفاع شاهق، لفرض المناطق الآمنة.

وتشير المصادر إلى أن ترامب يريد العمل بصورة وثيقة مع دول مجلس التعاون في حملة مزعومة بمحافظة إدلب، التي تُعتبر المعقل الرئيس لجبهة «فتح الشام» (جبهة النصر سابقاً)، والتي تتضمن أيضاً أكثر تمرکز للمقاتلين المجريين ومخازن الأسلحة والذخائر، ونظراً لاستبعاد هذا الفصيل من اتفاق الهدنة فإنه يمكن شن عمليات مشتركة مع روسيا ونظام الأسد، والولايات المتحدة لإنشاء نمط من التعاون المفضي إلى إنشاء منطقة آمنة وفق ترتيبات تحترمها مختلف أطراف النزاع، خاصة وأن تركيا باتت مقتنعة بأن استئصال جبهة فتح الشام يمثل خطوة ضرورية للحفاظ على كل من وقف إطلاق النار الذي ساعدت على فرضه مع روسيا والعملية السياسية أطلقت بشكل مشترك في محادثات أستانة في 23 يناير الماضي. في هذه الأثناء، كانت المعارضة السورية تُعد أنصارها لمجابهات حاسمة، رداً على الهجمات التي شنتها جبهة فتح الشام ضد معاقلها في إدلب، ويمكن أن يمثل التحالف الجديد الذي اندمجت فيه العديد من الفصائل الصغيرة بحركة أحرار الشام رأس الحربة في هذا

وفي مؤشر على التقاط التوجهات الأمريكية المقبلة للتعاون مع السعوديين في إنشاء مناطق آمنة بسوريا؛ صرح زعيم حزب «الاتحاد الديمقراطي» الكردي الانفصالي، صالح مسلم، لصحيفة «عكاظ» السعودية، أن «الأكراد أكثر العرقيات التي عانت بسبب الدولة الإيرانية على مدار السنوات الماضية»، في حين نفى «أي اتصالات مع نظام الملالي أو التنسيق الأمني مع النظام» السوري، ولفت إلى أن إيران تضغط على النظام؛ لمنع الفيدرالية التي يطالب بها حزب الاتحاد الديمقراطي كخطوة على طريق التقسيم، مشدداً على أن إيران «جزء من المشكلة في سوريا». وقال مسلم، الذي يعد حزبه امتداداً لحزب العمال الكردستاني، حزب المتمرد في تركيا والمصنف على لوائح الإرهاب بأنقرة، إن: «النظام الفيدرالي الذي تم الإعلان عنه أخيراً في المناطق الشمالية، لا يصطدم بأي دولة مجاورة، إلا أنه ليس على طريقة إقليم كردستان العراق القومية».

وفي تغير ملحوظ في موقف حزبه من تركيا، التي تُعد عدواً في أدبياته التقليدية، أكد صالح مسلم استعداد حزبه للحوار مع الجانب التركي «إذا توافرت الرغبة التركية، على أن تحرم أنقرة» وجودهم في مناطقهم. واعتبر مسلم أن السعودية «دولة محورية في المنطقة»، ولها دور «فعال وإيجابي» في حل الأزمة السورية، منوهاً بـ«الخبرة السعودية في مكافحة التنظيمات الإرهابية».